

تحليل وقياس العلاقة بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية واستقرار القطاع المصرفي في
العراق للمدة (2015-2022)*

**Analysis and Measurement of the Relationship Between
Macroprudential Policy Tools and Banking Stability in Iraq for
the Period (2015-2022)**

الباحث

اد. هاشم مرزوك علي الشمري
Prof. DR. Hashim. M. Al-shamari
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
University Of Karbala/ College of
Administration and Economics

الباحث

محمد عبد الأمير النصرأوي
Mohammed A. Hasan Alanasrawi
وزارة المالية العراقية/ الهيئة العامة للكمارك
Iraqi Ministry of Finance/ General
Commission for Customs
mhammed_alnasrawi@yahoo.com

المستخلص:

يسعى البحث الى تحليل وقياس العلاقة بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية والاستقرار المصرفي في العراق، والتحقق من معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بنسبة الرافعة المالية، ونسبة القروض الى الودائع، ونسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية الى راس المال والمتغير التابع مؤشر الاستقرار المصرفي، خلال المدة (2015-2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL). وتوصل البحث الى نتيجة مفادها وجود علاقة بين بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية وبين الاستقرار المصرفي في الأجل القصير، إذ كانت العلاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع وبين الاستقرار المصرفي، وطردية بين صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية الى راس المال والاستقرار المصرفي، في حين كانت نتائج العلاقة بين نسبة الرافعة المالية وبين الاستقرار المصرفي غير معنوية، كما توصل البحث الى وجود علاقة بين بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية وبين مؤشر الاستقرار المصرفي في الأجل الطويل، إذ كانت العلاقة عكسية بين كل من نسبة الرافعة المالية ونسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية وبين الاستقرار المصرفي، في حين كانت العلاقة بين نسبة القروض الى الودائع والاستقرار المصرفي غير معنوية. ويعد تحديد طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية وبين مؤشر الاستقرار المصرفي، من الأمور المهمة التي تسهم في إرشاد السلطات الرقابية لاستخدام الأدوات بشكل المطلوب للمحافظة على الاستقرار المصرفي، الذي بدوره ينعكس على استقرار النظام المالي.

الكلمات المفتاحية: (السياسات الاحترازية الكلية، الاقتصاد العراقي، الاستقرار المصرفي، الاستقرار المالي)

Abstract:

This study aims to analyze and measure the relationship between macroprudential policy tools and banking stability in Iraq, and to verify the significance of the relationship between the independent variables represented by the leverage ratio, the loan-to-deposit ratio, and the net open positions in foreign currency to capital, and the dependent variable, the banking stability index, over the period from 2015 to 2022. The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model for analysis.

* بحث مستل من أطروحة دكتوراه (دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق)

The findings indicate that there is a relationship between certain macroprudential policy tools and banking stability in the short run. Specifically, the relationship between the loan-to-deposit ratio and banking stability was found to be inverse, while the relationship between net open positions in foreign currency to capital and banking stability was positive. However, the relationship between the leverage ratio and banking stability was not statistically significant. In the long run, the study found an inverse relationship between both the leverage ratio and net open positions in foreign currency and banking stability, while the relationship between the loan-to-deposit ratio and banking stability was not significant.

Determining the nature of the relationship between macroprudential policy tools and the banking stability index is crucial, as it provides guidance to regulatory authorities on how to effectively use these tools to maintain banking stability, which, in turn, contributes to the overall stability of the financial system.

Keywords: (Macroprudential Policies, Iraqi economy, Banking Stability, Financial system)

1. المقدمة

قبل الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008 كان هدف السياسة الإشرافية والرقابية تقليل المخاطر التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسات الفردية، دون أي اعتبار صريح لتأثيراتها على النظام المالي ككل أو على الاقتصاد عموماً، وان من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة هو فشل احد اهم المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (بنك ليمان برذر) وبعدها بدأ الاهتمام بالمنظور الكلي، أي أصبحت الأنظار نحو السياسات الاحترازية الكلية ولما لها من دور في المحافظة على الاستقرار المصرفي والذي ينعكس على استقرار النظام المالي، وفي هذا السياق نهتم من خلال بحثنا هذا بتوضيح مفهوم السياسات الاحترازية الكلية والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات للحد من المخاطر النظامية التي قد تصيب النظام المالي، من خلال مجموعة من الأدوات التي تم تصميمها لمواجهة نقاط الضعف في النظام المالي، فضلاً عن الوقف على اهم التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه الإجراءات، كما تم تسليط الضوء على مفهوم الاستقرار المصرفي ومعرفة اهم مؤشرات، وفي ذات السياق سعى البحث للكشف عن دلالة العلاقة بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق خلال المدة (2015-2022) من اجل تقديم إطار تحليلي يساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة للمحافظة على الاستقرار المصرفي.

2. المنهجية

2.1 مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الاتي (هل هنالك دور لأدوات السياسات الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق).

2.2 أهداف البحث:

- أ. يسعى البحث الى التعرف على واقع السياسات الاحترازية الكلية وأدواتها وما هي أبرز التحديات التي تواجهها.
- ب. تحديد أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في العراق وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي.

2.3 فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك دور مهم وفعال لأدوات السياسات الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق.

تحتل السياسات الاحترازية الكلية أهمية بارزة في تحقيق استقرار المصرفي، إذ يمكن للسياسات الاحترازية الكلية أن تؤدي دورًا محوريًا في تحقيقه، ومن هنا تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على دور السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المصرفي في العراق.

5.2 الحدود الزمانية: 2015-2022.

6.2 الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي.

7.2 هيكلية البحث: ومن أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث على مبحثين تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المصرفي، في حين تناول المبحث الثاني قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للفترة (2015-2022).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المصرفي

3. السياسات الاحترازية الكلية المفهوم، الأدوات، التحديات

3.1 مفهوم السياسات الاحترازية الكلية

تناول الباحثون مفهوم السياسات الاحترازية الكلية كلٌّ بحسب وجهة نظره فمنهم من يرى على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستخدم أدوات معينة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال التخفيف أو منع المخاطر النظامية، بما فيها من آثار الصدمات الخارجية ومعالجة حالات عدم التوازن المالي والحد من الاتجاهات المسابرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي، كما تستهدف هذه السياسة تخفيف المخاطر المرتبطة بالتركز في القطاع المالي والترابط الداخلي بين وحداته (فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، 2017، ص7-8)، وهناك من يرى على أنها تلك السياسات التي تم تصميمها لتحديد المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي والتخفيف من حدتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد نتيجة تعطل الخدمات المالية التي تدعم أعمال الأسواق المالية، مثل توفير الائتمان وخدمات التأمين والدفع والتسوية وغيرها من الخدمات المالية (Yener Altunbas, and others, 2017, 3).

كما يمكن أن تعرف السياسة الاحترازية الكلية على أنها تدابير غير تقليدية يجب بها السيطرة على المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية لتنشيط تقلبات الإنتاج، ومعنى ذلك وضع التدابير الاحترازية على المستوى الإجمالي لمنع أو تخفيف المخاطر النظامية التي تنشأ عن التطورات داخل النظام المالي، مع مراعاة تطورات الاقتصاد الكلي، وهو الهدف النهائي للسياسات الاحترازية الكلية والمحدد من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك للسيطرة على التقلبات الدورية في الاقتصاد (Gauthier, 2014, 17).

في حين عرف البنك المركزي الأوروبي السياسات الاحترازية الكلية على أنها تلك السياسات التي تهدف للحفاظ على الاستقرار المالي، وهذا يشمل جعل النظام المالي أكثر مرونة والحد من تراكم نقاط الضعف، من أجل التخفيف من المخاطر النظامية وضمان استمرار تقديم الخدمات المالية بشكل فعال إلى الاقتصاد الحقيقي (البنك المركزي الأوروبي، الموقع الرسمي).

في ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي سعت المؤسسات المالية الدولية المختصة بالعمل المالي الى بذل المزيد من الجهود من اجل تطوير إطار واسع للأدوات الاحترازية ليكون قادر على التعامل مع مختلف التغيرات التي قد تحصل في النظام المالي.

وقد تم تطوير مجموعة واسعة من الأدوات الاحترازية الكلية ويمكن تقسيمها الى خمس فئات منها الأدوات واسعة النطاق التي يمكن من خلالها معالجة المخاطر الناجمة عن الطفرات الائتمانية واسعة النطاق والمساعدة في زيادة مرونة النظام المالي (European Insurance and Occupational Pensions Authority, 2018, 9)، وأدوات قطاع الإسكان التي تساهم في معالجة تراكم المخاطر النظامية بسبب الائتمان الزائد لقطاع الإسكان، والتي يمكن أن تكون فعالة في زيادة قدرة المقترضين والنظام المالي على الصمود أمام الارتفاع في أسعار المساكن أو صدمات الدخل (He, Dong, And Others, 2016, 117)، وأدوات قطاع الشركات التي تتصف بكونها أكثر استهدافاً للمخاطر التي تتعرض لقطاع الشركات، والتي تشكل مخاطر نظامية متزايدة ولها اثر على النظام المالي ككل، و أدوات السيولة والعملات الأجنبية والتي تهدف في المقام الأول إلى معالجة تراكم السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي المرتبطة بطفرات الإقراض (David Orsmond, And Fiona Price, 2016, 78)، والأدوات الهيكلية التي تهدف لمعالجة نقاط الضعف الناتجة عن الترابط ما بين المؤسسات المالية والحد من العدوى المالية، وتتضمن أدوات معالجة المخاطر في البعد الهيكلي حدود التعرض بين البنوك لتعزيز مرونة الكيانات المهمة على مستوى النظام، ورسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية المهمة على مستوى النظام من اجل زيادة قدرة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على امتصاص الخسائر، وقد تم استخدامها في أوروبا وآسيا على حدا سواء بشكل متكرر في الأونة الأخيرة (Bank Of Jamaica, 2020,6-7)، وأظهرت البحوث والدراسات انه من الصعب التحديد الواضح للأدوات الاحترازية باعتبارها أداة جزئية أو كلية أو حتى أداة لإدارة الأزمات، إذ ممكن أن تخدم نفس الأدوات أهدافاً متعددة اعتماداً على كيفية استخدامها، وخير مثال على ذلك هو رأس المال الاحتياطي، والذي إذا تم تطبيقه على جميع البنوك قبل حدوث أزمة مالية فسيكون احترازياً جزئياً، وإذا تم تطبيقه على مؤسسات ذات أهمية نظامية فسيكون فقط احترازياً كلياً، أما إذا تم تفعيله استجابةً لازمة مالية فسيكون أداة لإدارة الأزمات (José Viñals, 2011, 23). ويوضح المخطط (1) مجموعة من أدوات السياسات الاحترازية الكلية.

ادوات واسعة النطاق	ادوات القطاع المنزلي	ادوات قطاع الشركات	ادوات السيولة والعملات الأجنبية	الادوات الهيكلية
<input type="checkbox"/> المخازن المؤقتة لرأس المال <input type="checkbox"/> المعاكس للدورة الاقتصادية countercyclical capital buffer (CCyB) <input type="checkbox"/> متطلبات التوفير الديناميكي أو الأحكام الديناميكية dynamic provisioning requirements(DPRs) <input type="checkbox"/> نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio (LR) <input type="checkbox"/> الحدود القصوى لنمو الائتمان <input type="checkbox"/> متطلبات رأس المال القطاعي Sectoral capital requirements (SCR) <input type="checkbox"/> قيود على توزيع الأرباح Restrictions on profit distribution (RPD)	<input type="checkbox"/> مستوى الخسارة في حالة التخلّف عن السداد loss given default (LGD) <input type="checkbox"/> القيود على نسب القرض إلى القيمة limits on loan-to-value ratios (LTV) <input type="checkbox"/> الحدود القصوى لخدمة الدين إلى الدخل ratios and caps on debt-service-to-income (DSTI). <input type="checkbox"/> نسبة الدين للدخل Debt to Income Ratio (DTI)	<input type="checkbox"/> الأدوات التي تؤثر على ائتمان الشركات الواسع <input type="checkbox"/> أدوات لمعالجة مخاطر الصرف الأجنبي <input type="checkbox"/> أدوات لمعالجة المخاطر من العقارات التجارية	<input type="checkbox"/> نسبة تغطية السيولة (LCR) <input type="checkbox"/> متطلبات صافي نسب التمويل المستقر Net stable funding ratio (NSFR) <input type="checkbox"/> الحدود القصوى لنسب القروض إلى الودائع Loan-to-deposit ratio (LTD) <input type="checkbox"/> حدود على صافي المراكز المفتوحة للنفد الأجنبي إلى رأس المال Limits on net open currency positions <input type="checkbox"/> سقف للإقراض بالعملة الأجنبية Caps on foreign currency lending <input type="checkbox"/> حدود عدم تطابق الاستحقاق Limits on maturity mismatch <input type="checkbox"/> الاحتياطي الإلزامي Reserve requirements (RR)	<input type="checkbox"/> حدود التعرض بين البنوك <input type="checkbox"/> فرض رسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية

المخطط من أعداد الباحث بالاستناد الى:

– Stelios Giannoulakis, And Others, The Effectiveness of Borrower-Based Macroprudential Policies: A Cross-Country Analysis Using an Integrated Micro-Macro Simulation Model, European Central Bank, Working Paper Series, No 2795, Germany, 2023, P:4.

المخطط 1 أدوات السياسات الاحترازية الكلية

- Daniel Garcia-Macia, and Alonso Villacorta, Macprudential policy with liquidity panics, European Systemic Risk Board, Frankfurt, Working Paper Series, no 24, 2016, p: 26.
- National Bank of Ukraine, Macprudential Policy Strategy, Financial Stability Committee, document, 2020, p:7.
- Mario Draghi, Flagship Report on Macro-Prudential Policy in The Banking Sector, European Systemic Risk Board, Frankfurt, 2014, P:19

3 تحديات السياسة الاحترازية الكلية

- أن تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية من أجل المحافظة على الاستقرار المالي يواجه عدد من التحديات ويمكن استعراضها كما يأتي:
- أ- صعوبة التنسيق: إن تداخل تأثيرات أكثر من سياسة أو إذا كانت السياسات الاقتصادية متعارضة ولم تعمل بشكل متناغم فقد يؤدي ذلك إلى مشكلة التأثيرات المتعارضة وتقليل فاعلية السياسة المعنية بسبب الافتقار إلى الأدوات الكافية (Kama, And (M. Adigun, 2013, 26-28).
 - ب- الطبيعة المتنوعة للأهداف والأدوات الاحترازية الكلية: بعض التحديات يتعلق بالطبيعة المتنوعة للأهداف والأدوات الاحترازية الكلية إذ لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع وستعتمد الأدوات التي يجب استخدامها ومعاييرها على كيفية رؤية السلطات المعنية لمواطن الضعف (Caruana Jaime, 2014, 5).
 - ت- مدى مقبولية تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية: على الرغم من الصياغة الدقيقة للسياسة الاحترازية الكلية، إلا أن إجراءات صانعي السياسات يساء تفسيرها أو فهمها في بعض الأحيان، فقد تتطلب ردود أفعال السوق غير المقصودة نتيجة إجراء احترازي كلي توضيحاً، مما قد يؤدي إلى تآكل مصداقية واضعي السياسات والمؤسسات المعنية (Hans Genberg, & Michael Zamorski Advisers, 2015, 18).
 - ث- صعوبة تقييم الأثر للسياسات الاحترازية الكلية: يتعلق هذا التحدي الذي يواجه تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية بصعوبة تقييم أثرها، وهناك ثلاثة جوانب منفصلة ذات أهمية خاصة، وهي التأثير على الأهداف الوسيطة، التأثير على الهدف النهائي، والآثار الجانبية غير المقصودة (Hans Genberg, & Michael Zamorski Advisers, 2015, 15).
 - ج- الطبيعة الديناميكية للنظام: من التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية هو الطبيعة الديناميكية للنظام المالي، إذ أن القطاع المالي يتطور بشكل مستمر وان هذا التطور الديناميكي للقطاع المالي يمثل تحدي أمام صانعي السياسات الاحترازية الكلية من خلال تغيير مجموعة المؤسسات ذات الأهمية الجماعية (Nier Erland W, 2011, 6).

مفهوم الاستقرار المصرفي ومؤشراته

4.1 مفهوم الاستقرار المصرفي:

بالنظر إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت مفهوم الاستقرار المصرفي يمكن أن نجد تبايناً من حيث التعريفات له ووجود حالة من عدم الاتفاق على تعريف موحد، إذ يمكن أن يعرف الاستقرار المصرفي بأنه الوضع الذي تستطيع فيه المؤسسات المالية الخاصة القيام بوظيفتها كوسيط مالي بشكل ملائم وبدون أي تعثر من غير الحصول على المساعدة الخارجية حتى ولو كانت من البنك المركزي أو الحكومة (عبد الكريم قندوز، واخرون، 2022، ص7).

كما يمكن أن يعرف الاستقرار المصرفي بأنه غياب الأزمات المصرفية، ويتحقق ذلك من خلال استقرار جميع المصارف في النظام أو القطاع المصرفي (Brunnermeier. M, and others, 2009, 39).

وقد عرف صندوق النقد الدولي الاستقرار المصرفي على أنه الاعتماد المتبادل ما بين المصارف أي أنه استقرار المصارف المرتبطة ببعضها البعض إما بشكل مباشر من خلال سوق الودائع بين المصارف والمساهمة في القروض المشتركة، أو بشكل غير مباشر من خلال الإقراض للقطاعات المشتركة وتداول ملكية الأصول (Miguel A. Segoviano, and Charles (Goodhart, 2009, 7).

وقد يشار إلى تعريف الاستقرار المصرفي بشكل ضمني على أنه الحالة المعاكسة لعدم الاستقرار الذي يعرف على أنه الحالة التي تشير إلى فشل المؤسسات المصرفية عندما يحدث انخفاض كبير وبشكل غير عادي في قيمة أصول المصارف مما يجعل قيمة تصفية الأصول أقل من قيمة ودائعها (Marcel Canoy, and others, 2001, 33)، وفي هذه الحالة يُقال إن القطاع المصرفي معسر ما لم تكن القيمة السوقية للأصول المملوكة لجميع المصارف في بلد ما كافية لسداد إجمالي ديونه، وبالتالي فإن المصارف غير قادرة عن القيام بوظائفها الأساسية (Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre, 2013, 3).

واستناداً لما سبق فإن الاستقرار المصرفي هو الحالة التي تكون فيها مكونات القطاع المصرفي متينة وقادرة على القيام بوظائفها الأساسية بشكل سليم ومنها القيام بدورها كوسيط مالي فضلاً عن امتلاكها ما يكفي من الأصول لتلبية متطلبات السوق

وسداد التزاماتها المالية زيادة على ذلك قدرتها على مواجهة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد من اجل المساهمة الفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4 مؤشرات الاستقرار المصرفي

توفر هذه المؤشرات وفقاً لصندوق النقد الدولي رؤية واضحة الى مدى صحة المؤسسات المصرفية، ومن ثم دعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، كما يجب أن تسلط هذه المؤشرات الضوء على نقاط الضعف في القطاع المالي وأن تساعد في صياغة سياسة الاقتصاد الكلي مما يساعد على تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية (J. Powell, Robert, and Duc H. Vo, 2020, 1).

وهناك مجموعة متنوعة من مؤشرات الاستقرار المحتملة تغطي مجموعة واسعة من المخاطر والتي يمكن استعراضها بإطار ما يسمى CAMELS وهو أحد الأطر الشائعة الاستخدام لتحليل استقرار المؤسسات المصرفية، والذي يتضمن تحليل ست مجموعات من المؤشرات والتي تعكس حالة الاستقرار: (Owen Evans, And Others, 2000, 5-8.)

أ- كفاية رأس المال Capital adequacy: تحدد كفاية رأس المال وتوافره متانة المؤسسات المصرفية في مواجهة الصدمات التي تصيب ميزانياتها العمومية، التي تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية بما في ذلك المخاطر التي تنطوي عليها العمليات خارج الميزانية العمومية.

ب- جودة الأصول Asset quality: تعتمد موثوقية نسب رأس المال على موثوقية مؤشرات جودة الأصول، غالباً ما تنشأ المخاطر التي تتعرض لها الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية من ضعف قيمة الأصول، لذلك من المهم مراقبة مؤشرات جودة الأصول.

ت- سلامة الإدارة Management soundness: مؤشرات سلامة الإدارة هي مفتاح أداء المؤسسات المصرفية، كما أنها قابلة للتطبيق بالدرجة الأساس على المؤسسات الفردية ولا يمكن تجميعها بسهولة عبر القطاع.

ث- العائد والربحية Earnings: تُعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المهمة لذا فمن المهم اتباعها، إذ تشير الاتجاهات المتراجعة في هذه المؤشرات إلى مشاكل تتعلق بربحية المؤسسات المصرفية، من جانب آخر، قد تكون الربحية العالية بشكل غير عادي علامة على الإفراط في المخاطرة.

ج- السيولة Liquidity: تعد مؤشرات السيولة من المؤشرات المهمة الواجب توافرها لدى المصارف لان وجودها يوضح الرؤية ويزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف، إذ يجب أن تغطي المؤشرات كافة مصادر التمويل، بما في ذلك الائتمان بين المصارف والائتمان من البنوك المركزية، فضلاً عن انه يجب أن تكون مؤشرات السيولة أيضاً قادرة على تحديد حالات عدم التوافق الكبيرة في التوسع في أكبر المؤسسات المصرفية أو في القطاع المالي بشكل عام.

ح- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk: تشارك المصارف بشكل متزايد في عمليات متنوعة، وكلها تنطوي على مجموعة من مخاطر السوق، إذ تشير نسبة عالية من الاستثمارات في الأصول المتقلبة إلى ضعف شديد تجاه التقلبات في أسعار تلك الأصول، كما أن أهم مكونات مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية، والتي تميل إلى أن يكون لها تأثيرات كبيرة على أصول والتزامات المؤسسات المصرفية.

المبحث الثاني

قياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق

5. توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير

يعد وصف الأنموذج المستخدم لمعرفة دور المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ نسبة الرافعة المالية (LR) Leverage Ratio، ونسبة صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية الى راس المال (NET) Net Open Currency Positions، نسبة القروض الى الودائع (LTD) Loan-to-deposit ratio في المتغير التابع الاستقرار المصرفي (BS) Banking stability للمدة الزمنية المدروسة، امر ضروري للحصول على افضل النتائج، لذا كان لا بد من استخدام الأساليب القياسية المناسبة لذلك، ومن الجدير بالذكر انه قد تم الاعتماد على البيانات الربع سنوية، إذ بدأت السلسلة الزمنية من الربع الأول لعام 2015 الى الربع الرابع لعام 2022 (*). وتم الحصول عليها من الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ولتقدير العلاقة بين المتغيرات فقد استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (AUTOREGRESSIVE) (ARDL)(DISTRIBUTED LAG MODE)، وسوف يتم تقدير المعادلة للتعرف على دور السياسات الاحترازية الكلية من خلال أدواتها في الاستقرار المصرفي، وعليه فان المعادلة المقترحة تكون بشكل الاتي:

(* يُنظر الملحق (1)

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{1t-1} + \beta_3 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta x_{2t-i} + \sum_{i=0}^{rk} \lambda_{ki} \Delta x_{kt-i} \dots \dots (1)$$

Δ = الفروق الأولى، ε_t = حد الخطأ العشوائي، C = الحد الثابت، β = معلمة الأجل الطويل، λ = معلمة الأجل القصير، r = فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2, X_3, \dots, X_K)$ وعليه فإن المعادلة المستخدمة في التقدير تم صياغتها على النحو الآتي:

$$\Delta BS_t = c + \beta_1 BS_{t-1} - \beta_2 LR_{t-1} - \beta_3 NET_{t-1} - \beta_k LTD_{t-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta BS_{t-1} - \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta LR_{t-i} - \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta NET_{t-i} - \sum_{i=0}^{r4} \lambda_{4i} \Delta LTD_{t-i} \dots (2)$$

إذ أن: BS = مؤشر الاستقرار المصرفي، LR = نسبة الرافعة المالية، NET = نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال، LTD = نسبة القروض إلى الودائع. **6. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية**

تم إجراء اختبار الاستقرارية (ديكي فولر الموسع ADF) للمتغيرات (الاستقرار المصرفي، صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال، نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الرافعة المالية) باستعمال برنامج Eviews12 من أجل معرفة في ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة، أي تحتوي على جذر الوحدة من عدمه، مع تحديد رتبة التكامل، وقد وجدنا أن جميع المتغيرات موضوعة البحث كانت مستقرة عند الفرق الأول وبمستوى دلالة 1%، أي السلاسل الزمنية متكاملة عند الفرق الأول (At First Difference) من الرتبة $I(1)$ باستثناء مؤشر الاستقرار المصرفي BS ، الذي كان مستقر عند المستوى (At) Level وبمستوى دلالة 5%، أي أنه متكامل من الرتبة $I(0)$ ، مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة، وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول 1 اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المستوى					
BS	LR	LTD	NET	t-Statistic	وجود قاطع
-2.7966	-1.7967	-2.2294	-1.4579		
0.0720	0.3751	0.2005	0.5411	Prob.	
*	n0	n0	n0		
-3.7279	-0.5106	-2.3721	0.8729	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.0375	0.9775	0.3858	0.9996	Prob.	
**	n0	n0	n0		
-0.7018	0.2499	-0.4261	-0.7172	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.4033	0.7521	0.5211	0.3978	Prob.	
n0	n0	n0	n0		
الفرق الأول					
BS	LR	LTD	NET	t-Statistic	وجود قاطع
-2.3667	-4.1983	-5.3315	-6.1117		
0.1600	0.0027	0.0001	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-2.1951	-4.9560	-5.2658	-6.5279	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.4731	0.0021	0.0010	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-2.3997	-4.2594	-5.4018	-6.0595	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.0184	0.0001	0.0000	0.0000	Prob.	
**	***	***	***		

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

(*) معنوية عند مستوى 10%،

(**) معنوية عند مستوى 5%،

(***) معنوية عن مستوى 1%.

7. تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي.

بعد إجراء اختبار الاستقرار تم تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي، والجدول (2) يبين نتائج التقدير، إذ نلاحظ أن القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2=0.98$) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وهي (صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية الى راس المال NET، ونسبة القروض الى الودائع LTD، ونسبة الرافعة المالية LT) تفسر (98%) من التغيرات في المتغير التابع وهي الاستقرار المصرفي BS، كما أن النتائج تشير الى معنوية الأنموذج ككل ويتضح ذلك من خلال قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (77.92) وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ($H_0: B_0=0$) ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة.

الجدول 2 تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.229307	0.182165	6.748332	0.0000
BS(-2)	-0.762859	0.134135	-5.687261	0.0000
LR	-0.356772	0.144248	-2.473328	0.0258
LTD	-0.132838	0.062634	-2.120844	0.0510
LTD(-1)	0.160659	0.080680	1.991319	0.0650
LTD(-2)	-0.202591	0.072965	-2.776551	0.0141
LTD(-3)	0.124370	0.061240	2.030864	0.0604
NET	-0.010902	0.028373	-0.384242	0.7062
NET(-1)	0.029270	0.028219	1.037242	0.3161
NET(-2)	-0.050300	0.028336	-1.775114	0.0962
C	0.191006	0.075860	2.517861	0.0237
R-squared	0.98	Adjusted R-squared	0.96	
F-statistic	77.92939	Durbin-Watson stat	2.193488	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

8. اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

بعد تقدير العلاقة بين المتغير التابع الاستقرار المصرفي والمتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار الحدود (Bound Test)، لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث من عدمها، وقد حصلنا على المخرجات كما في الجدول (3) إذ نلاحظ أن قيمة ($F\text{-Statistic} = 4.477737$) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (3.15) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.08) بمستوى دلالة 2.5%، وعليه يوجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث، أي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول 3 اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

Test Statistic	value	k
F-statistic	4.477737	3
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

9. الاختبارات التشخيصية:

9.1 اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

عند إجراء اختبار عدم تجانس التباين حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (4)، والتي تبين أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين حسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، إذ أن القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistic) والبالغة (0.776933) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

9.2 اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation Lm Test

أما عن اختبار الارتباط التسلسلي فان النتائج التي حصلنا عليها والمبينة في الجدول (4) تشير الى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة (F-Statistic) والبالغة (0.845140) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة الاحتمالية لـ (Chi-Square) التي بلغت (2.991590) وهي غير معنوية أيضا عند مستوى دلالة 5%، وعليه سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة.

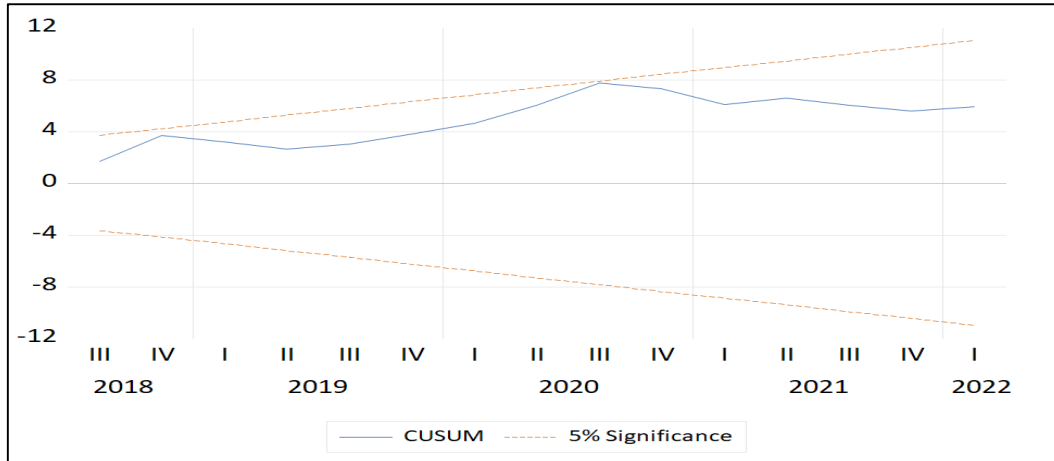
الجدول 4 اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.776933	Prob. F (10,15)	0.6500
Obs*R-squared	8.871695	Prob. Chi-Square (10)	0.5443
Scaled explained SS	2.380846	Prob. Chi-Square (10)	0.9925
F-statistic	0.845140	Prob. F (2,13)	0.4518
Obs*R-squared	2.991590	Prob. Chi-Square (2)	0.2241

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

9.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعطيات الأنموذج Stability Diagnostic

وفقاً لاختبار CUSUM Test في الشكل البياني (1) يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، مما يعني استقرار المعطيات المقدره عند مستوى معنوية 5%.

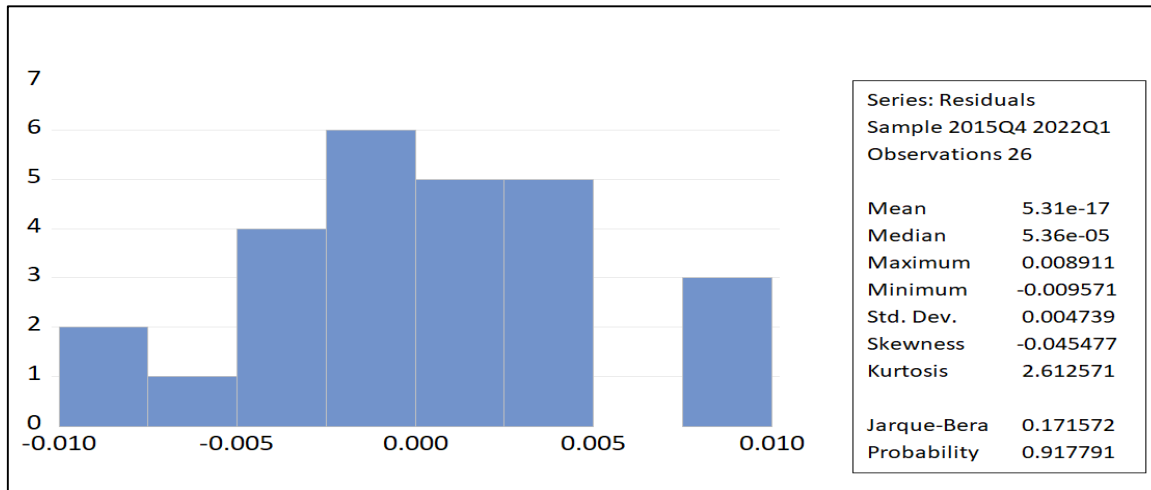


الشكل 1 اختبار (CUSUM Test)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

9.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram – normality test

وبعد إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً بحسب القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque – Bera – والبالغة (0.171572) وهي أكبر من 5%، والموضحة في الشكل (2)، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.



الشكل 2 التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في العراق

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

10. تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression

من خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ إن الارتداد الزمني لمدة الإبطاء الأولى لمؤشر الاستقرار المصرفي يتناسب طردياً مع مؤشر الاستقرار المصرفي، أي إن زيادة مؤشر الاستقرار المصرفي لمدة الإبطاء الأولى بمقدار 1% ينعكس إيجاباً على الاستقرار المصرفي فيزداد بمقدار 0.76%، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، كون اثر الزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي لا يتوقف عند حدود معينة ولذلك ظهر تأثيرها لاحقاً، في حين أن أداة نسبة القروض الى الودائع فقد أظهرت النتائج إن هناك علاقة عكسية ما بينها وبين الاستقرار المصرفي، أي إن الزيادة في نسبة القروض الى الودائع بمقدار 1% تؤدي الى انخفاض في قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.13%، كما إن الارتداد الزمني لأداة نسبة القروض الى الودائع فأن النتائج تشير أيضاً إن العلاقة عكسية فيما بينها وبين مؤشر الاستقرار المصرفي وهو ما يتفق مع فرضية البحث، إذ إن زيادة نسبة القروض الى الودائع بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.12%، وبمستوى دلالة 5%، على اعتبار إن زيادة القروض دون زيادة مقابلة لها في الودائع قد تعرض النظام المصرفي الى مخاطر عديدة منها عدم قدرة المصارف على مواجهة القروض المتزايدة ومن ثم الحد من قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات المالية المحتملة، لا سيما اذا ما طالب عدد كبير من العملاء بودائعهم في وقت واحد بسبب بوادر للصدمات مما يسبب حالة من الذعر المالي، وهذا الاطار تشير المدرسة ما بعد الكينزية الى انه وخلال مدة الانتعاش والرواج تنفتح شبيهة المصارف بزيادة تحمل المخاطر ويسعى المستثمرون للحصول على نفود اكثر لتمويل الخطط التوسعية وتقوم المصارف في التوسع في الائتمان وابتكار أشكال جديدة من النفود (أنواع جديدة من القروض) ويرتفع الأنفاق الاستثماري وخلال مراحل مبكرة تقوم المصارف بالإقراض الى المؤسسات التي تولد نقداً كافياً لمواجهة مدفوعات الفوائد المنتظمة والذي عادة ما يشار إليه بالتمويل المتحوط ومع زيادة رغبة المصارف بتقديم قروض الى مقترضين لا يمكنهم سداد المدفوعات (مما يعني زيادة في نسبة القروض المتعثرة) والذي يمثل احد مؤشرات المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وقد أشار له مينسكي باسم تمويل بونزي لان سداد القروض يعتمد على حصول المقترض على مصدر جديد للدخل واذا لم يتحقق هذا المصدر سيضطر الى التوقف وتصبح عملية الحصول على النفود صعبة حتى نصل الى ما يسمى بلحظة مينسكي والتي تعني انهيار قيمة الأصول والدخول في طريق حلزوني لهبوط الاستثمار والأسعار والدخول في مرحلة الانكماش مما يمهد الطريق الى بداية أزمة مالية محتملة (سلطان جاسم النصاروي، 2018، ص125-126)، وهذا ما ينعكس سلباً على الاستقرار المصرفي، فضلاً عن زيادة القروض دون الودائع قد تؤدي الى زعزعة الميزانية العمومية للنظام المصرفي وتحد من قدرته على تقديم الخدمات المناطة إليه، والعكس بالعكس، وذلك عندما تكون لدى القطاع المصرفي سيولة مرتفعة من خلال ارتفاع في الودائع دون التوسع بالقروض، وفي هذه الحالة تزداد متانة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات المفاجئة وزيادة في قدرته على تلبية طلبات المودعين دون أي مشاكل مما يعزز من الاستقرار المصرفي، وفيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية الى راس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي، يلاحظ من الجدول أدناه إن الارتداد الزمني لصافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية اظهر تأثيراً طردياً في الاستقرار المصرفي أي إن زيادة هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.05% وبمستوى دلالة 5%، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، إذ إن التغيرات في سعر الصرف في الأمد القصير تكاد أن تكون معدومة، بسبب سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وهو ثابت مدار، وبالتالي ارتفاع الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي لا يولد مخاطر على الاستقرار المصرفي في الأمد القصير، مما يعني انخفاض حساسية مخاطر السوق اتجاه سعر الصرف، وإنما يسهم في ارتفاع نسبة المؤشر،

كما إن صغر حجم الأسواق المالية وقلة فاعليتها اسهم في قلة حصول القطاع المصرفي على المزيد من الأصول الأجنبية وان المصدر الأساسي للعملة الأجنبية بالنسبة للقطاع المصرفي هو البنك المركزي العراقي.

وأخيرا تشير النتائج الموضحة في الجدول (5) أن معامل سرعة التعديل بلغ (-0.53) بمستوى دلالة 1% وهذا يعني أن 53% من أخطاء الأجل القصير يمكن تعديلها في وحدة الزمن البالغة 3 أشهر وان المدة الزمنية اللازمة للعودة الى الوضع

المستقر في الأجل الطويل هي $\frac{1}{-0.533552} = \frac{1}{\text{coefficient}} = 1.87$ فصل أي ما يعادل 5.5 شهر و3 أيام.

الجدول 5 معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BS(-1))	0.762859	0.115896	6.582299	0.0000
D(LTD)	-0.132838	0.049605	-2.677885	0.0172
D(LTD(-1))	0.078221	0.047691	1.640168	0.1218
D(LTD(-2))	-0.124370	0.046472	-2.676258	0.0173
D(NET)	-0.010902	0.017980	-0.606328	0.5534
D(NET(-1))	0.050300	0.020227	2.486694	0.0252
CointEq(-1)*	-0.533552	0.100192	-5.325317	0.0001
R-squared	0.848642	Mean dependent var	-0.001731	
Adjusted R-squared	0.800845	S.D. dependent var	0.012181	
S.E. of regression	0.005436	Akaike info criterion	-7.366694	
Sum squared resid	0.000561	Schwarz criterion	-7.027975	
Log likelihood	102.7670	Hannan-Quinn criter.	-7.269155	
Durbin-Watson stat	2.193488			

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

11. تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول (6) الى إن العلاقة ما بين نسبة الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي عكسية عند مستوى دلالة 5%، وان الزيادة في الرافعة المالية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.66%، اذا انها سجلت نسب مرتفعة نسبياً قد تجاوزت الحدود الدنيا التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، وعليه فان زيادتها بشكل كبير على حساب الأصول تعني التزام القطاع المصرفي العراقي بسياسات تحفظية، قد تنعكس سلبياً على مؤشرات الربحية المصرفية المنخفضة أساساً والتي تعد احدى اهم مكونات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، والتي بدورها تنعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي وعلى الاقتصاد بشكل عام.

أما عن العلاقة بين أداة نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية الى راس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي كانت عكسية وبمستوى دلالة 5%، إذ إن الزيادة في هذه النسبة بمقدار 1% تؤدي الى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.05%، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة هذه النسبة قد تعرض النظام المصرفي في الأجل الطويل الى مخاطر سعر المصرف المحتملة، فضلاً عن إن زيادة احتياطات النظام المصرفي من العملة الأجنبية نسبة الى راس المال تحد من قدرة

النظام على منح الائتمان المحلي ولما له من تداعيات على السيولة والربحية المصرفية، من جانب آخر فان مشاركة النظام المصرفي العراقي في الأسواق المالية العالمية محدودة جدا وبالتالي عدم الانتفاع من العملة الأجنبية بالشكل المناسب، أما فيما يخص العلاقة ما بين أداة نسبة القروض الى الودائع وبين مؤشر الاستقرار المصرفي فلم تكن ذات نتائج معنوية، في الأجل الطويل.

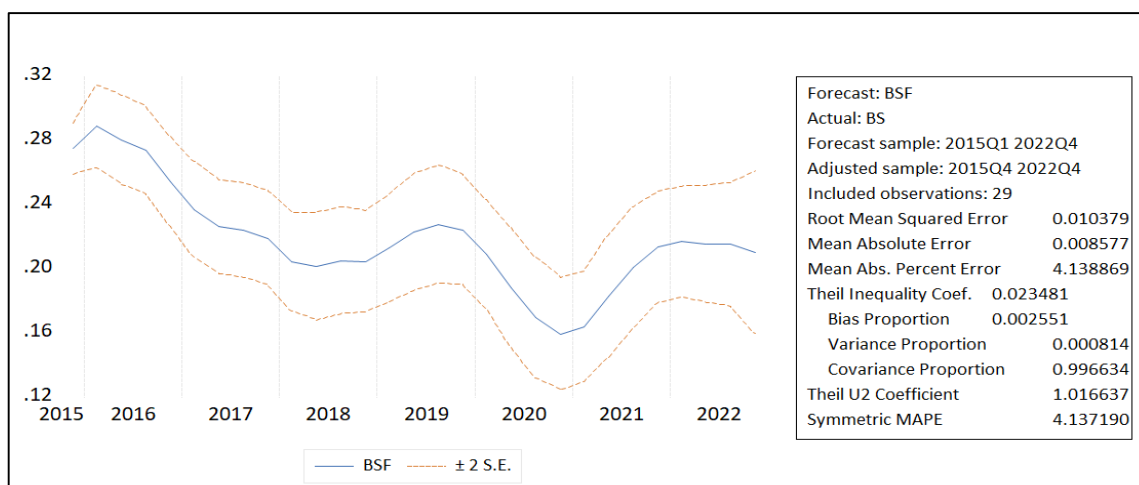
الجدول 6 معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.668673	0.171531	-3.898259	0.0014
LTD	-0.094460	0.141690	-0.666670	0.5151
NET	-0.059847	0.012190	-4.909552	0.0002
C	0.357990	0.067845	5.276593	0.0001
EC = BS - (-0.6687*LT -0.0945*LTD -0.0598*NET + 0.3580				

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

12. اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ

بعد إجراء الاختبار حصلنا على نتائج تقدير الأداء التنبؤي التي يوضحها الشكل (3) اذ تبين أن معامل (ثايل) يقترب من الصفر (0.023481) وان نسبة التحيز (Bias proportion) كانت قريبة من صفر و نسبة التباين (variance proportion) تقترب من الصفر، وأما عن نسبة التغيرات (covariance proportion) فكانت قريبة من الواحد، مما يعني أن الأنموذج يتمتع بقدر عالي في التنبؤ، أي يمكن الاعتماد على نتائجه في التنبؤ بالسلوك المستقبلي للاستقرار المصرفي وتقييم السياسات الاحترازية الكلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الأهداف المخططة.



شكل 3 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

13. الاستنتاجات والتوصيات

13.1 الاستنتاجات

- أ- في ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بدأت المؤسسات المالية الدولية بالاهتمام المتزايد في توفير اطر احترازية لحماية الاستقرار المصرفي واستدامته، من خلال استخدام طيف واسع من الأدوات والمؤشرات التي تستهدف قطاعات معينة لتحقيق هذا الهدف.
- ب- يمثل القطاع المصرفي أحد اهم مكونات القطاع المالي، وقد ازداد الاهتمام خلال العقدين الماضيين بشكل كبير بالقطاع المصرفي بوصفه عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار للنظام المالي ككل.
- ت- هنالك مجموعة من المؤشرات التي تخص الاستقرار المصرفي، منها التي توضح مدى كفاية راس المال وجودته لدى المصارف، ومنها ما يخص السيولة والربحية المصرفية، ومنها المتعلقة بسلامة الإدارة ومدى حساسية المصارف لمخاطر السوق.
- ث- تعتمد طبيعة استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية سواء بالتشديد أو بالتوسع على الوضع الاقتصادي الحالي أو المتوقع خلال مدة زمنية قادمة.
- ج- من الممكن أن تكون بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية معنوية في الأجل القصير وغير معنوية في الأجل الطويل، أو بالعكس وحسب طبيعة الاقتصاد.
- ح- أن نسب الرافعة المالية في العراق مرتفعة نسبيا إذ تجاوزت النسب المعيارية التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، مما يعني أن هناك عدم تناسب في راس المال الأساسي الى أجمالي الموجودات.

13.2 التوصيات

- أ- ضرورة العمل على متابعة آخر تطورات السياسات الاحترازية الكلية، والاستفادة من التجارب الدولية واستخدام الأدوات التي أقرتها المؤسسات المالية الدولية، وبما يناسب الوضع الاقتصادي في البلد.
- ب- بذل المزيد من الجهود في ما يخص المحافظة على الاستقرار المصرفي واستدامته، كونه يعد ركيزة أساسية من مكونات الاستقرار المالي للنظام والذي بدوره ينعكس على الاستقرار الاقتصادي في البلد.
- ت- العمل على تقديم التسهيلات والضمانات للمودعين من اجل زيادة الودائع لدى القطاع المصرفي، مما يؤدي الى سحب جزء من الأموال المكتنزة وتحويلها الى ودائع وبالتالي زيادة الادخار والذي يعمل على تحسين الاستثمار، وعليه ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد.
- ث- تطوير الأسواق المالية في العراق من اجل توسيع قدرة البنك المركزي على توجيه أدوات السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق استدامة للاستقرار المصرفي وهو ما ينعكس على الاستقرار المالي للنظام.
- ج- توجيه القطاع المصرفي بأخذ دوره بشكل كامل في تقديم الخدمات المصرفية والاستفادة من السيولة التي بحوزته، وهو ما يضمن تحقيق مستويات أعلى من الربحية، والذي بدوره يسهم في زيادة مستوى الاستقرار المصرفي.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، (2015-2022)
2. فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، رقم 81، 2017.
3. قندوز، عبد الكريم، سائد خليل، وآخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 11، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
4. النصر اوي، سلطان جاسم، أسواق المال العربية وأزمات القرن الحادي والعشرون، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

ثانياً: المصادر الأجنبية

5. Bank Of Jamaica, Macprudential Policy Tools for Jamaica, Discussion Paper, 2020.
6. Brunnermeier. M, and others, The Fundamental Principles of Financial Regulation, Geneva Reports on the World Economy, vol.11, International Center for Monetary and Banking Studies, 2009.

7. Caruana Jaime, Macroprudential policy: opportunities and challenges, Speech at the Tenth High-Level Meeting for the Middle East and North Africa Region on ‘Global Banking Standards and Regulatory and Supervisory Priorities, Jointly Organized by the BCBS, the BIS’s Financial Stability Institute and the Arab Monetary Fund, United Arab Emirates. Vol 9, 2014.
8. Daniel Garcia-Macia, and Alonso Villacorta, Macroprudential policy with liquidity panics, European Systemic Risk Board, Frankfurt, Working Paper Series, no 24, 2016.
9. David Orsmond, And Fiona Price, Macroprudential Policy Frameworks and Tools, Reserve Bank of Australia, Bulletin December Quarter, 2016.
10. European Insurance and Occupational Pensions Authority, Other potential macroprudential tools and measures to enhance the current framework, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2018.
11. Gauthier Vermandel, Essays on Cross-border Banking and Macroprudential Policy, PhD thesis, Université de Rennes 1, 2014.
12. Hans Genberg, And Michael Zamorski Advisers, Implementing Macroprudential Policies: Challenges, Pitfalls and Way Forward, The Seacen Centre, Seacen Financial Stability Journal, Vol, 4, 2015.
13. He, Dong, And Others, Macroprudential Measures for Addressing Housing Sector Risks, Bank for International Settlements, Paper 86, Basel, 2016.
14. International Monetary Fund, Bank for International Settlements, Financial Stability Board, Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions ,Markets and Instruments: Initial Considerations, Report to G20 Finance Ministers and Governors, 2009.
15. J. Powell, Robert, and Duc H. Vo, A comprehensive stability indicator for banks, Risks, Vol.8, No.13, 2020.
16. Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre, The impact of banking sector stability on the real economy, Journal of International Money and Finance, No.32, 2013.
17. José Viñals, Macroprudential Policy: An Organizing Framework, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2011.
18. Kama, And M. Adigun, Issues and Challenges for The Design and Implementation of Macro-Prudential Policy in Nigeria, Central Bank of Nigeria, Occasional Paper, No 46, 2013.
19. Marcel Canoy, and others, Competition and Stability in Banking, Central Pacific Bank, Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, CPB Document, no.015. 2001.
20. Mario Draghi, Flagship Report on Macro-Prudential Policy in The Banking Sector, European Systemic Risk Board, Frankfurt, 2014.
21. Miguel A. Segoviano, and Charles Goodhart, Banking Stability Measures, International Monetary Fund, Working Paper, No.4, 2009.
22. National Bank of Ukraine, Macroprudential Policy Strategy, Financial Stability Committee, document, 2020.
23. Nier Erland W, Macroprudential policy-taxonomy and challenges, National Institute Economic Review, vol 216, no 1, 2011.
24. Owen Evans, And Others, Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, International Monetary Fund, Occasional Paper 192, Washington Dc, 2000.

25. Stelios Giannoulakis, And Others, The Effectiveness of Borrower-Based Macroprudential Policies: A Cross-Country Analysis Using an Integrated Micro-Macro Simulation Model, European Central Bank, Working Paper Series, No 2795, Germany, 2023.
26. Yener Altunbas, and others, Macroprudential policy and bank risk, Bank for International Settlements, Working Papers, No 646, 2017.

ثالثاً: شبكة الأترنيت

27. البنك المركزي الأوروبي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/strategy/html/index.en.html> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/1/28.
28. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/page/122> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/1.
29. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63174545> : ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/5.

أدوات السياسية الاحترازية في العراق			الاستقرار المصرفي %	السنة
%LR	%LTD	%NET		
0.085	0.43	-0.23	0.21	Q1-2015
0.087	0.45	-0.19		Q2-2015
0.089	0.47	-0.25		Q3-2015
0.091	0.47	-0.23		Q4-2015
0.096	0.42	-0.23	0.30	Q1-2016
0.099	0.44	-0.18		Q2-2016
0.102	0.43	-0.17		Q3-2016
0.108	0.44	-0.12		Q4-2016
0.120	0.44	-0.01	0.24	Q1-2017
0.118	0.46	-0.03		Q2-2017
0.119	0.46	-0.01		Q3-2017
0.147	0.44	0.05		Q4-2017
0.158	0.48	0.13	0.19	Q1-2018
0.156	0.47	0.19		Q2-2018
0.154	0.40	0.16		Q3-2018
0.153	0.39	0.21		Q4-2018
0.157	0.40	0.19	0.23	Q1-2019
0.137	0.39	0.29		Q2-2019
0.136	0.39	0.33		Q3-2019
0.135	0.40	0.35		Q4-2019
0.145	0.40	0.58	0.20	Q1-2020
0.148	0.46	0.54		Q2-2020
0.153	0.47	0.53		Q3-2020
0.141	0.45	0.61		Q4-2020
0.141	0.47	0.58	0.17	Q1-2021
0.136	0.47	0.57		Q2-2021
0.132	0.46	0.53		Q3-2021
0.128	0.43	0.51		Q4-2021
0.127	0.42	0.49	0.21	Q1-2022
0.123	0.42	0.54		Q2-2022
0.124	0.42	0.18		Q3-2022
0.111	0.39	0.22		Q4-2022

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/page/122> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/1.
- صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63174545> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/5.
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، (2022-2015).